

تحليل نقدي لمفهوم المواطنة بالجزائر في زمن الوسائط الجديدة للاتصال

A critical analysis of the concept of citizenship in Algeria in the era of new media of communication

الأخضري محمد حسام الدين¹، سعيدات الحاج عيسى²¹مخبر سوسيولوجيا الاتصال الثقافي، جامعة الاغواط (الجزائر)، mh.lakhdari@lagh-univ.dz²مخبر سوسيولوجيا الاتصال الثقافي، جامعة الاغواط (الجزائر)، saidatmalek@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/01/20 تاريخ القبول: 2024/10/26 تاريخ النشر: 2024/12/31

Abstract

ملخص

This study aims to critically analyze the concept of citizenship in the era of new media through a socio-historical trace of the concept and its connection to the communicative environment throughout the human history of a group of societies in the world in general and Algeria in particular, by analyzing and revealing the values associated with the concept that differ from one stage to another, because every change affects... The values of citizenship necessarily affect the structure of the concept. We also wanted to clarify the concept in Algeria and link it to the developments and transformations that have occurred in the world. Our study concluded that the concept of citizenship has a connection to other concepts such as authority, religion, and methods and means of communication. The study concluded that the new communication media is the most important factor that led to a change in the values of the concept. ...

Keywords: Citizenship, new media of communication, digital citizenship.

تهدف هذه الدراسة لتحليل نقدي لمفهوم المواطنة في زمن الوسائط الجديدة من خلال تتبع سوسيوتاريخي للمفهوم وارتباطه بالبيئة الاتصالية عبر التاريخ البشري لمجموعة من المجتمعات في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، بالتحليل والكشف عن القيم المرتبطة بالمفهوم والتي تختلف من مرحلة الى مرحلة، لأن كل تغير يمس بقيم المواطنة يمس ببنية المفهوم بالضرورة، كما أردنا تبين مفهوم بالجزائر وربطه بالتطورات والتحولات التي حدثت بالعالم، وخلصت دراستنا أن لمفهوم المواطنة ارتباط بمفاهيم أخرى كالسلطة والدين وطرق ووسائل الاتصال، هذه الأخيرة التي خلصت الدراسة على أن الوسائط الاتصالية الجديدة أهم عامل أدى الى تغير قيم المفهوم.

كلمات مفتاحية: المواطنة، الوسائط الجديدة للاتصال، المواطنة الرقمية.

1. مقدمة

تعد مسألة التغير الاجتماعي أمر موضوعي وسنة تاريخية ويعتبر ميزة كونية وناموس طبيعي ومن الإفرزات الموضوعية للسيرورة التاريخية التطورية للبشرية وسمة لصيقة بالمجتمع، وبالتأكيد هو ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المستمرة والتي تعتمد على مجموعة من الأفكار الانسانية، وله عدة اشكال فلما أن يكون شاملاً أو جزئياً، وإما جذرياً أو تدريجياً.... هذا التغير تختلف عوامله (ثقافية واقتصادية وسياسية...) وأسبابه بين طبيعية (المناخ أو الطقس أو الكوارث...) وبشرية (نظامية أو عشوائية) وتكون نتائجه كلية أو جزئية والتغير «يمس جوانب الحياة سواء منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، يمس القيم والعادات والثقافات، كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة(طبال، 2012، صفحة 407)».

إن حركة التاريخ الإنساني طالما تأسست على فكرة التغير والتغيير في كل المجالات وخاصة الاجتماعية والثقافية و..... وما قد تفرضه من تغيرات نوعية وكمية مذهلة، فمسألة التغير الاجتماعي مسألة ضرورية لمواكبة التطور الذي يحدث في الحياة وقد اثر هذا التطور في كثير من الجوانب وهو ما يؤثر في منظومات القيم والمفاهيم، وبالتالي تتغير تبعاً لها لتساير التحولات التي تلقى بظلالها على العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .. وتؤدي إلى تغيير زاوية النظر عن مفاهيم كانت سائدة والتحول نحو مفاهيم جديدة أو مفاهيم موجودة لكنها لم تكن متداولة قبلاً كمفهوم المواطنة الرقمية الذي هو نتاج عملية التحول الرقمي في مجتمعات اليوم، هذا التحول الداخل ضمن سنة التغير في المجتمع ولهذا فإن التغير في أشكال الاتصال والتغير الاجتماعي بشكل عام مهم جداً لعملية تحليل ونقد مفهوم المواطنة في زمن الوسائط الاتصالية الجديدة، هذه الوسائط التي هيا نتاج التغيير التكنولوجي كمظهر من مظاهر التحول والتغير الاجتماعي.

طالما ارتبط التغير الاجتماعي بالتغيير التكنولوجي كونه حلقة تعود وترجع إلى حاجة المجتمع الى تحسين الحياة بحكم أن التكنولوجيا لها القدرة على تلبية حاجات الإنسان وتوفر عليه الوقت والجهد وتسهل له الحياة وتوفر له الراحة والرخاء، وبالتالي هي تسهم بشكل أساسي في التغيرات في كل المجالات : السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...ومن بين أهم التغيرات التكنولوجية التي ساهم في تحسين وتطوير العديد من المجتمعات هي التي حصلت في تكنولوجيات الاتصال من أنماطها البدائية(جدران الكهوف · الدخان · الحمام الزاجل · البريد) الى الحديثة منها (التلغراف · الفاكس · الهاتف · الإنترنت · الأقمار الصناعية · الالياف البصرية) ، وهو ما يجعل عملية التغير الاجتماعي تحدث في عصرنا الحاضر بشكل أكثر وضوح وسرعة وقوة، وتتجلى مظاهر التغير الاجتماعي اليوم أكثر في عمليات التحديث والتطوير التكنولوجي والتحول الرقمي وتغير المجتمع من واقعي الى افتراضي، فسمّة العصر هو التحول

الرقمي والهوية الرقمية....وبالتالي فإننا أمام ضرورة إعادة صياغة المفاهيم المرتبطة بهذا التحول الرقمي والتي من بينها مفهوم المواطنة الرقمية بكونه موضوع دراستنا.

لدراسة مفهوم المواطنة الرقمية كان لا بد من فهم السياق التاريخي لتطور مفهوم المواطنة أولاً ومحاولة فهم التغيرات المجتمعية التي صاحبت هذا التغير في المفهوم مع ربطها بالوسائل الاتصالية المصاحبة لكل مرحلة تاريخية لفهم تأثيرها وتأثرها بها، لذا فتحليل مفهوم المواطنة وتتبع مساره التاريخي ينطلق من فهم تغير أشكال ووسائل الاتصال وقنواته عبر مراحل تغير المجتمع وتطور حاجياته وطرق تلبيتها من المجتمعات القديمة أو التقليدية وصولاً إلى مجتمع الشبكات أمر ضروري لفهم تغير وتطور مفهوم المواطنة، وبناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن فهم المواطنة من خلال ارتباطها بالوسائل الاتصالية؟

التساؤلات الفرعية:

- كيف تشكل مفهوم المواطنة بشكله الحالي؟
- ما علاقة وسائل التواصل بتغير مفهوم المواطنة؟
- ما هو واقع المواطنة في الجزائر في ظل التحول الرقمي؟

2. السياق التاريخ لتطور مفهوم المواطنة

حقيقة ان مفهوم المواطنة تاريخياً يرجع من حيث الاصل الى الفكر الغربي أين تدرج عبر مراحل وعصور وحضارات مختلفة، لكن طالما ربط المفهوم بالسياق السياسي وأنظمة الحكم وايدولوجيتها وفلسفته اوطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لكن دراستنا فرضت علينا اعتماد معايير جديدة متعلقة بأنماط ووسائل الاتصال والوسائل المستخدمة في العملية الاتصالية لتساعدنا على تحليل المفهوم، فنتبع تطور الفكر الإنساني وتطور وسائل الاتصال عبر التاريخ وتطور القيم الاجتماعية والسياسية للمجتمعات وتأثرها ببعضها البعض يمكن من خلالها ان نستشف المسار السوسيو تاريخي له، ومن هنا نستطيع القول ان المواطنة كمفهوم في علاقته بالوسائل الاتصالية مر بالمراحل التي لخصناها في الجدول التالي:

جدول 1: يوضح التطور السوسيوثقافي لمفهوم المواطنة المصدر: الجدول من انجاز الباحث

الحقبة الزمنية	مؤشرات المواطنة	انظمة الحكم وأشكال السلطة	الاتصال أشكاله ووسائله	شروط المواطنة
عند قدماء اليونان	- المشاركة السياسية - المساواة والمسؤولية المشتركة	الحكم للشعب (ديمقراطي)	الاتصال المباشر في الفضاء عام ومشارك (المسرح)	-المواطن: رابطة الدم والانتماء للمكان -استثناء النساء والاطفال والعبيد والأجانب من المواطنة
أوروبا في العصر الوسيط	-الخضوع لسلطة الكنيسة ورجال الدين	سلطة دينية	المشفاهة	الافراد عبارة عن رعايا لدى الحاكم
عند المسلمين	-الحرية -المساواة	-سلطة دينية والعقيدة -العصبية	مباشرة وغير مباشرة (انتشار القراءة والكتابة)	المواطنة حق ديني من منظور الاسلام
عصر النهضة	الحقوق والواجبات من منظور العقد الاجتماعي	ظهور الدولة القومية	مباشرة وغير مباشرة خاصة بعد اختراع الطباعة	على أساس الانتماء للوطن المواطن القومي
الحديث	المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية زيادة في الحقوق والواجبات	بقاء الدولة القومية	ظهور وسائل اتصال جديدة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الاعلام	على أساس الانتماء للوطن المواطن القومي

	التقليدية			
ما بعد الحداثة	تطبيق فكرة المساواة بين الجميع في العالم على أساس ديمقراطي وأخلاقي	السلطة تخطت الحدود الجغرافية والثقافية، المنظمات العالمية (العولمة)	تطور وسائل الاتصال التكنولوجية الاقمار الصناعية والانترنت	المواطن العالمي
العصر الرقمي	زيادة حرية التعبير، الحق في اكتساب المعلومة	غموض في مفهوم السلطة	ظهور الوسائط الاتصالية بشتى أنواعها	المواطن الرقمي

من خلال ما هو موضح في الجدول فإن مفهوم المواطنة عبر التاريخ مر بمراحل كثيرة وهذا على حسب ما يتضمنه من قيم فكرية وسياسية...الخ، فأحيانا تعلق قيمة على قيمة أخرى أو أحيانا تختفي قيمة معينة وتبرز قيمة أخرى فعلى سبيل المثال في الحقبة اليونانية زادت قيم المشاركة السياسية على بقية القيم الأخرى أين خلقت الأجواء المناسبة للمشاركة ومناقشة القضايا السياسية اتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية والتي تطورت في عصرنا هذا لتشتمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو الخدمة بعض أفرادهم، وفي العصور الوسطى طغت قيم الخضوع للسلطة السياسية الدينية وفي عصر النهضة تقدمت قيم المساواة والتي تعد من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني تتمثل في المعاملة المتساوية أمام القانون والمساواة في المواقف العامة والمساواة أمام المنافع الاجتماعية والمساواة في تولي المناصب العامة وقيم الحرية وتشتمل حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي سلمياً.....الخ، أما في وقتنا الحاضر فتقدمت قيمة المسؤولية الاجتماعية وتتمثل في العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية...الخ ولا يزال النقاش قائماً حول قيم المواطنة الرقمية نظراً للخصوصية التي يتميز بها المجتمع الرقمي وهنا تبرز الحاجة لتبني ميثاق قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية وذلك بهدف تعزيز فكرة المجتمع الرقمي الآمن القائم على احترام الآخرين وملكيته الفكرية الخصوصية الرقمية...الخ.

ولا يزال هذا المفهوم يتطور ويتحول بتغير الفكر الانساني فكل مرحلة خصائص سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ يأخذ منها مفهوم المواطنة ماهيته وتعريفه إلا أن هذه الخصائص لا تتجلى من خلالها المواطنة إلا عبر قنوات معينة للاتصال والتواصل فمثلا في الحضارة اليونانية كانت تمارس المواطنة في مسارح على الهواء الطلق حيث يقوم المواطنون بمناقشة القضايا الهامة والتصويت المباشرة عليها، فالاتصال يتم بطريقة مباشرة دون الحاجة الى وسيلة ناقلة للرسالة وهذا راجع لمحدودية عدد المواطنين وصغر المدينة او البلد ولطبيعة نظام الحكم أين كل المواطنين يشاركون مباشرة ولهم حقوق متساوية للتعبير عن اصواتهم ، أما في العصور الوسطى كانت غالبية انظمه الحكم في اوروبا ما تزال ذات طابع دكتاتوري وخاضعة لسلطة الكنيسة وبالتالي لم تكن هناك حقوق للأفراد ولا يتم اعتبارهم بانهم مواطنون لهم حقوق وواجبات بل كان ينظر اليهم على انهم رعايا تحت سيادة السلطة الحاكمة وكان الاتصال السائد في ذلك الوقت اتصال راسي فوقي من الحاكم الى الرعايا مباشر او بطريق مندوبين عنه في مختلف الاقاليم يرسل اليهم الرسائل لتبليغها الى رعاياه الخاضعين الى سلطته فلم تكن للأفراد حقوق او واجبات الا التي يراها الحاكم مزيه منه لهم والعلاقة بينه وبينهم مجرد علاقه إخضاعيه .

اما في العصر الحديث لعل أهم معضلة واجهت الفكر الغربي وشكلت عقبة أمام تطوره هو إشكالية تطور علاقة المحكوم بالحاكم وبناء نموذج الدولة الحديثة لتصل إلى بناء مفهوم المواطنة الذي لا يمكن أن يتطور الا في وجود مناخ سياسي ومجال عمومي يسمح بعملية اتصالية عبر وسائط وقنوات تتمازج فيها الافكار والمفاهيم ومع تغير انظمه الدول الى نظام الدولة القومية فان الافراد اكتسبوا صفه المواطنين بقوه القوانين والداستير وبالتالي اصبحت لهم حقوق وواجبات والتي تكفل لهم الحق في المشاركة وفي ابداء آرائهم والتعبير عنها بحريه وبكل الاشكال عبر مختلف قنوات الاتصال والتواصل فمثلا يمكننا التعبير عن آرائنا عبر الانتخابات أو الاستفتاءات والتي هي مظهر من مظاهر المواطنة والتي يمكن التأثير فيها عبر وسائل الاتصال والاعلام التقليدية باعتبارها قنوات تحمل رساله الحاكم للمواطن وتسمع صوت المواطن للحاكم الى درجه انه في مرحله ما لم يكن ممكنا تصور ممارسه المواطنة إلا في مثلا عن هذه الوسائل الاتصالية والاعلامية وبالتالي فان ظهور المواطنة بشكلها الحالي ناتج عن تطور وسائل الاتصال وقنواتها فكلما تطورت وسائل الاتصال تطور مفهوم المواطنة وكلما تطور مفهوم المواطنة تطور مفهوم الدولة والسلطة ومفهوم الحق والواجب والمسؤولية وبالتالي فان تطور المفهوم مرتبط بتوفر الوسائل في كل مرحله ،هذه العلاقة الثلاثية بين السلطة الحاكمة و المواطن و وسائط الاتصال تشكل الدافع لتطور مفهوم المواطنة.

وفي وقتنا الحالي ونقصد به بداية القرن الواحد العشرين فقد حدثت تطورات لم تعرفها اي حضارة انسانيه سابقه لا على مستوى التقدم العلمي او الفكري او التكنولوجي وحتى الثقافي والاجتماعي كان من ابرزها ظهور الانترنت والأجهزة الرقمية والقفر النوعية في وسائل الاتصال وتحول الكره الأرضية الى مجرد قريه صغيره يمكن الوصول الى اي مكان فيها وفي اي وقت بمجرد الضغط على كبسة زر بل اننا لم نعد

في حاجه الى هذه الكبسة فمجرد امر صوتي او التفكير في شيء ما يولد امرا الى هذه الأجهزة لتنفيذ ما نريده، بالإضافة الى مجموعة من الاحداث البارزة من اهمها تداعيات حرب العراق الثانية وحدث 11 سبتمبر 2011 وازمه كورونا والحرب الروسية الاوكرانية وتداعيات الحرب في غزة، إن كل هذه التطورات السريعة والمتسارعة ادى الى بلوره واعاده تشكيل مفاهيمنا المعرفي ومنها مفهوم المواطن اين تحولت من شكلها التقليدي الى شكلها الرقمي وهو ما ادى الى تغييرها الى مواطنة رقمية ترتبط بالفضاء الافتراضي.

3. المواطنة

من خلال التتبع السوسيوثقافية لمفهوم المواطنة وعلاقته بوسائل الاتصال نجد أنفسنا أمام مفهومين المواطنة والمواطنة الرقمية فما هو تعريف كل مفهوم؟

1.3. تعريف المواطنة:

بعبارة أخرى تعرف المواطنة بأنها العلاقة بين الفرد والدولة بما تتضمنه من واجبات وحقوق، وحرية ومشاركة سياسية ومسؤولية اجتماعية متشعبة بقيم الولاء الوطني والانتماء الاجتماعي عبر قبول تلك القيم مجتمعة اختلافا ومشاركة في مضمار التنمية المجتمعية وكيان الوطن الواحد والاعتزاز به والانتماء إليه ومشاركته الفاعلة عبر الفعل المجتمعي المتحصل لمسؤوليته بعيد على التأمل والوجدان الشعوري للوطن دون تقديم قيم مواطنة فاعلة للرقمي به والازدهار (رقبي، 2021، صفحة 22).

وعلى الرغم من أن حق المواطنة صار حق تكفله قوانين ودساتير الدول في العصر الحديث من باب أن لكل حق واجب يقابله مما يترجم لنا أن المواطنة هي علاقة قائمة بين المواطنين والدولة من خلال مجموعة حقوق في مختلف المجالات وتقابلها مسؤولية اجتماعية للمواطن اتجاه موطنه.

2.3. تعريف المواطنة الرقمية:

نظراً للتطورات التكنولوجية الهائلة والمتسارعة وفي خضم الثورة المعلوماتية المستمرة أصبح من الضروري على فروع المعرفة الإنسانية فهم الممارسات والسلوكيات الإنسانية الناتجة عن اشتباك عالم التقنية مع الواقع ومن هنا برز الاندماج بين مفردتي "الرقمنة" والمواطنة .

إن مفهوم المواطنة الرقمية ليس ثابتاً، بل يتغير ويتطور باستمرار أيضاً، كون التفاعل البشري مع التكنولوجيا حل كحتمية يومية وقد ظهر مصطلح "المواطنة الرقمية" كمجال فاعل مؤثر في علوم الاعلام والاتصال في عصر ما بعد الحداثة، لقد كان خبير التقنية أمريكي مارك برينسكي (Marc Prensky) وهو من صاغ مصطلح (المواطن الرقمي) ، "ويمكننا تعريف المواطنة الرقمية على أنها مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد على التحلي بروح المسؤولية والوعي والحكمة عند استخدام التكنولوجيا "(مجلس جودة الحياة الرقمية الاماراتي، 2023).

إن مصطلح المواطنة الرقمية (عبر الإنترنت) كما يرى الفيلسوف الألماني هابرماس (Jürgen Habermas) هي "امتداد لفكرة المجال العام، والتي تشير إلى قدرة الأفراد والجمهور على المشاركة بحرية في الخطاب العام لمناقشة القضايا الاجتماعية وللتأثير على الخطاب السياسي في المجتمع" (عارف، إعادة النظر مفهوم المواطنة في العصر الرقمي، 2016، صفحة 04).

وبالتالي فإن المواطنة الرقمية تشير إلى فكرة التفاعل الحر بين المواطنين مع استخدام الإنترنت، حيث يعتقد جمهرة من الدارسين للوسائط الاتصالية الجديدة والتغيرات الاجتماعية أن الإنترنت والتقنيات المحيطة بها تحمل وعدا بإحياء المجال العام، مما يخلق حقبة جديدة تماما من المواطنة التي لا تنطوي فقط على التفاعلات الأساسية، ولكن أيضا الأدوار الناشئة للمجتمعات عبر الإنترنت في إضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعات لم تسنح لها الفرصة لممارستها أين ينظر إلى هذه الوسائط أيضا على أنها أمثلة على خلق الحركات الاجتماعية التي نتجت بسبب نشاط مواطني هذه البلدان وممارسة السياسة عبر الوسائط الاتصالية الجديدة.

3.3. أهمية المواطنة الرقمية:

نتحدث على المواطنة الرقمية الآن لما لهذا المفهوم من أثر على واقعنا الحضاري اليوم فهو يُعتبر في غاية الأهمية، حيث أننا تحولنا من أشكالنا الطبيعية إلى أشكال رقمية "مثلما نحن مواطنون في العالم الحقيقي، فإننا أيضاً مواطنون بصفتنا مستخدمين للعالم الرقمي" (عارف، 2015)، وبالتفكير بهذا المصطلح يمكننا القول أن المواطنة الرقمية تخلق مجتمعات ايجابية بناء على المصالح المشتركة وتشكل المجال العام وفقا لنظرية الفعل التواصلي، وهكذا تصبح المواطنة جزءا لا يتجزأ لمجتمع ديمقراطي مستدام، ففي عصر الإنترنت تساهم وسائط الاتصال الجديدة في خلق جمهور عبر الإنترنت يمكن الناس فيه من تبادل الأفكار وتشكيل تحالفات ويمكنهم تعزيز القواسم المشتركة بينهم من خلال جلب الأشخاص على فضاء أو منصة واحدة يتشاركون أيدولوجياتهم المتماثلة فيها، كما تشجع الإنترنت على تنوع الآراء حيث يمكن لأي شخص إشراك نفسه على الإنترنت في أي منتدى سياسي والتعبير عن آرائه بحرية من أجل التغيير السياسي، وبعبارة أخرى فإنه يبدو أن الإنترنت يفي بجميع الشروط اللازمة ليكون المواطنون نشطاء ومشاركين في مجتمع ديمقراطي.

واليوم في عصر العولمة نقوم بكل نشاط عبر الوسائل التكنولوجية أين خلقت وسائط الاتصال الجديدة وأنشأت نظاما جديداً يقدم المعلومات والخدمات للأفراد عبر وسائط اتصالية متنوعة اكتسبت أهميتها من خلال الحوسبة والرقمنة، وللتكنولوجيا والمعلومات دورا مهماً للغاية في عمليات الاتصال أين تم تحويل الأنشطة السياسية للفرد إلى أنشطة رقمية والتي تتم عبر تقنيات رقمية، بمعنى آخر يمكن للمواطنين المشاركة في عمليات صنع القرار وطرح آرائهم في المجال العام بناءً على المعلومات المقدمة فقط من خلال التقنيات الرقمية والوسائط الاتصالية الجديدة، فهي سلاح ذو حدين فبقدر ما قد تخدم المواطنين

فأحياناً أخرى قد تشكل عقبة في طريقهم، أين أصبحت وسائط الاتصال الجديدة مهمة للغاية بفضل أهمية ابتكاراتها وتطوراتها التكنولوجية المتسارعة في المجالات العامة المختلفة للحياة سواء الاجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو التعليمية و أدخلت هذه الوسائط الجديدة ميزات عديدة فيما يتعلق بالحياة العامة وأحدثت تطورات متسارعة بشكل كبير مما صعب على العلماء والمفكرين مناقشة العلاقة بين التقنيات الرقمية والوسائط الاتصالية الجديدة من جهة والسياسة ومفاهيمها من جهة أخرى كمفهوم السياسة الرقمية والمواطنة الرقمية.... الخ ، فيرى بعضهم أن الفرص التكنولوجية التي تم إنشاؤها بهذه الوسائط تحتوي على إمكانات من شأنها أن تسمح بالمشاركة التعددية والمواطنة الرقمية والنشاط الرقمي الذي من شأنه أن يخلق مجتمعاً ديمقراطياً وبالتالي فإن الفرص الرقمية المقدمة للمجتمع على أساس التطورات التكنولوجية تسهل حياة المواطنين ويعتقد أنصار المواطنة الرقمية أن وسائط الاتصال الجديدة "لا تنتج بالضرورة مواطنين جدد ولكنها توفر ممارسات مواطنة جديدة ومهمة" ويقول هابرماس "إن فكرة الموضوعية في صحافة اليوم تختفي في حين أن فكرة الصحافة الحوارية تزداد شعبية بسبب الوسائط الاتصالية الرقمية" (بوشيل، 2022) وبالتالي فإن المواطنين لا يخرطون فقط في عملية حوارية بل يشاركون أيضاً في الصحافة المدنية لتعزيز المواطنة في المجتمع و بالتالي فإن وسائط الاتصال الجديدة مصممة لتقويض مراكز القوى القائمة وتسهيل خلق أنماط جديدة من الارتباطات و إعادة تشكيل صيغ جديدة من المعرفة ، كما يعتقد أنها ستغير الكثير من المفاهيم كالمشاركة السياسية والمجالات العامة والمشاركة المدنية بسبب إمكاناتها الكبيرة على الوصول الواسع إلى المواطنين وجمعهم معاً استناداً إلى قدرتها في إلغاء الحدود الزمانية في فضاء رقمي ، فمع تضخم دور وسائط الاتصال الجديدة في حياتنا يوم بعد يوم فإننا ننفذ أنشطتنا المدنية عبر هذه الوسائط بشكل متزايد وبالتالي تزداد الفرص المتاحة التي توجدتها التكنولوجيا وهذه الوسائط والتي تتطوي على فرصة السماح بالمشاركة بشكل أكثر ايجابية و تعزيز المواطنة الرقمية.

بينما ادعى آخرون أن النتائج تصب في الاتجاه المعاكس بالنسبة للمواطن وهذا بسبب تأثير الخوارزميات على حرية الآراء وقدرة غرف الصدى على المراقبة الشاملة وجمع البيانات بسهولة في الواقع تسمح للحكومات بمراقبة كل عمل يقوم به مواطنيها مما يشكل تهديداً للحياة الشخصية للمواطنين و يؤدي إلى مشاكل تتعلق بحماية الحقوق المدنية ، بينما المشكلة الأبرز هي استغلال المواطنين عن طريق جمع البيانات عنهم ثم من خلال المراقبة يمكن الحصول على القدرة في التحكم في التصورات و الآراء العامة والتلاعب بها وتوظيفها بالطريقة التي تتماشى مع مصالحها السياسية .

مما لا جدل فيه أن وسائط الاتصال الرقمية تمنح ميزات ثورية من حيث المواطنة الرقمية والمشاركة السياسية وخلق مجال عام عالمي ، ومع ذلك يُعتقد من منظور سياسي أن وسائط التواصل التي تعد إحدى أدوات المواطنة الرقمية لها تأثير أكثر قوة في تغيير المواقف والتأثير على الراي العام لخلق الموافقة على

البرامج السياسية و تأييدها من الأشكال التقليدية السابقة لوسائل الاتصال ، حيث تم استبدال السياسيين في العصور السابقة الذين تمكنوا من التواصل مع ناخبهم من خلال التلفزيون والراديو والصحف خارج فترات الانتخابات بجيل جديد من السياسيين الذين يمكنهم الوصول إلى جماهير مختلفة بشكل أوسع وأسرع على مدار 24 ساعة في اليوم ، ويمكن أن يتجاوز تفاعلهم مع المواطنين الزمان والمكان بفضل الوسائط الاتصالية الجديدة التي تلعب دورًا مهمًا للغاية في تشكيل الأفكار السياسية ، ولهذا العديد من الحكومات ورجال الدولة الذين يدركون هذه الحقيقة يستخدمونها بشكل متكرر .

إن نشأة ظاهرة المجتمع الافتراضي والشبكات الاجتماعية جعل الأشخاص يتحاورون ويتخاطبون باستخدام وسائط الاتصال الجديد، لأغراض مهنية أو ثقافية أو اجتماعية أو سياسية ، كما أنه في هذا المجتمع تتميز العلاقات بأنها لا تكون بالضرورة متزامنة والأعضاء لا يحضرون في نفس المكان والتواصل يتم في فضاء رقمي ،(العزي، ب ت، صفحة 117) وقد يكون المجتمع الافتراضي أكثر قوة وفعالية من المجتمع الحقيقي، وذلك لأنه يتكون بسرعة، وينتشر عبر المكان ويحقق أهدافه بأقل قدر من القيود والمحددات، وهو ما يخلق مجتمعات أكثر رقمية تلعب فيها الوسائط الجديدة للاتصال الدور البارز، إن دور الوسائط الجديدة للاتصال في صناعة المواطنة يرتبط بتأثيرها في تشكيل هوية الفرد الوطنية في أبعادها الفكرية والثقافية والتعليمية والتشريعية، وفي ما تتطلب المواطنة لدى المواطنين من فكر واعٍ مدرك لمسؤولياته، وشعور بالواجبات والحقوق والمسؤوليات.

لهذا على مؤسسات الحكومية اكتشاف اتجاهات تشكل المواطنة الرقمية و ذلك بوضع إطار لقراءة جديدة لموقع المواطنة وتقييم متطلباتها تتناول فيه الحالة الراهنة والأبعاد المستقبلية المرتبطة بها و رفع مستوى الجاهزية المؤسسية في التعامل معها بفكر مستنير ومرن في التشريعات الداعمة للمواطنة الرقمية ، وهنا تأتي الوسائط الجديدة للاتصال في ظل "مفهوم المواطنة الرقمية كمحطات لتعميق القيمة المضافة لها في الدول لتحقيق غاياته وتنمية موارده وتوجيهها نحو تحقيق منافعه والترويج له وتحفيز أبنائه على المحافظة على منجزاته والسمو بممارساتهم في ظل شعور الفرد المستخدم لها(الصادق، 2004، الصفحات 64-65).

تمكن الوسائط الجديدة للاتصال المواطن أن يحمل رسالته، لإيصالها لمتخذي القرار والمؤسسات عبر هذه "الشبكات وفق منظومة القوانين والتشريعات، وهو مدرك لحدود مسؤولياته، عارفا بما عليه من واجبات وما له من حقوق وآلية الحصول عليها النابعة من فهم عميق لمسؤولياته الوطنية(بخيت، 2004 ، صفحة 50).

4. المواطنة في الجزائر

1.4. سيرورة مفهوم المواطنة في الجزائر

لقد مر مفهوم المواطنة في الجزائر من الناحية السوسيو تاريخية بعده مراحل فقبل الاحتلال الفرنسي لم تكن هناك دولة مركزية لها تنظيم اداري ومؤسسي بل كان يعتمد المجتمع على النظام القبلي او العرشي في ظل حماية الخلافة العثمانية ومع بداية الاحتلال الفرنسي امتد النظام القبلي الى مرحلة المقاومة الشعبية ، لكن ومع مبايعة الامير عبد القادر واعلانه الحرب على الاحتلال الفرنسي ظهرت مرحلة جديدة كانت فيها ارهاصات قيام دولة جزائرية حديثة من خلال التحول من النظام القبلي الى نظام دولة الامارة وهو ما ظهر جليا في ميثاق البيعة والذي اعلن فيه عن قيام اول دولة جزائرية ليقيم قاعدته الولاء السياسي وتحدد فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويضمن اداء الحقوق ويضمن الالتزام بالواجبات وفق مقتضيات الشريعة الاسلامية والذي يعتبر بمثابة عقد اجتماعي بمفهوم الدولة المدنية الحديثة اين انتقل الشعور من الانتماء الى القبيلة الى الشعور بالانتماء الى الوطن،(كريب، 2017، صفحة 65) وبهذا يكون قيام دولة الامير عبد القادر هو بداية لتشكل عدد من المفاهيم الجديدة كالهوية الجزائرية والوطنية والمواطنة ومن جانب آخر فإن الاحتلال الفرنسي حاول دوما نزع صفة المواطنين عن الجزائريين باعتبارهم رعايا لا مواطنين بسنه لعدة قوانين أبرزها قانون الانديجينا عام 1871 (رضا و مراح ، 2019، صفحة 31) الذي كرس نظام فصل عنصري بين مواطنين هم الفرنسيون والكولون من جهة ورعايا هم الجزائريون السكان الاصليين للبلاد من جهة اخرى هو ما ادى الى ظهور الحركة الوطنية في اوائل الثلاثينات من القرن الفائت والتي تعددت اتجاهاتها بين تيار اصلاحي باديسي وتيار اندماجي لفحات عباس وتيار استقلالي مصالي ولكل منهم مفهومه عن المواطنة لكن وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما تبعها من احدث 8 ماي 1945 ادركت غالبية الجزائريين انه لا مناص من الثورة والعمل المسلح لنيل الاستقلال والحرية ما دفع الحركة الوطنية الى تبني مقاربه توافقية لمفهوم المواطنة على أساس الهوية القومية الجزائرية أساسها العروبة والاسلام والتي تجلت في بيان الفاتح من نوفمبر 1954 بإعلانه عن قيام دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية في اطار المبادئ الاسلامية ليترجم هذه المقاربة بعد الاستقلال الى تبني تصور مبني على نموذج موروث عن الفكر الفرنسي ممزوج بنكهة اشتراكية مركزية تستمد شرعيتها من الثورة ،ليستمر هذا المفهوم الى غاية احداث اكتوبر 1988 والتحويلات البنوية والوظيفية التي لحقت لتغير مفهوم المواطنة من كونه فكرة قانونية او قيمة اجتماعية الى تبني فكرة المشاركة السياسية وتفعيل الحقوق المدنية والسياسية ولكن دون إحداث قطيعه حقيقه مع المفهوم السابق للمواطنة في ظل الاستحضار الدائم لهيمنة الشرعية الثورية(رضا و مراح ، 2019، صفحة 36)، ورغم الحراك السياسي الذي عرفته الجزائر في 2019 إلا أنه لم تحدث

تغيرات جوهرية لمفهوم المواطنة إلا أن البارز هو التوجه الجاد للدولة الجزائرية لتجسيد مفهوم المواطنة الرقمية من خلال استراتيجية تحول رقمي ونشر ثقافة المواطنة الرقمية.

2.4. دور الوسائط الجديدة في تعزيز قيم المواطنة الرقمية في الجزائر

كثير الحديث هذه الايام في الجزائر خاصه من طرف المسؤولين في الدولة عن المواطنة الرقمية أين أصبحت أكثر من ضرورة اليوم في ظل التطورات والتغيرات الواقعة في العالم المعاصر وخاصة بعد ازمة كورونا الذي سرعت وعزت من التحول الرقمي، مما اوجد مصطلحات ومفاهيم جديدة ومتجددة من ابرازها المواطنة في العالم الافتراضي أو المواطنة الرقمية، التي أصبحت من أهم الآليات الفاعلة لضبط سلوك الافراد وعاملا مهما لتدعيم التواصل والتفاعل بين الافراد وبين المجتمع من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى ككل ضمان أطر تحقيق العيش الكريم والاستقرار للمجتمع.

ولهذا فإن العمل على ترقية وتجسيد قيم المواطنة الرقمية يكتسي أهمية بالغة لدى الدولة لنظرا لدورها الحيوي في تحسين و تأمين الإطار المعيشي للمواطن و توفير خدمات عمومية مميزة لفائدته ضمن خارطة طريقها أهدافا تخص "التحول الرقمي للإدارة العمومية" و " متابعة التحول الاقتصاد الرقمي" و كذا "المواطنة الرقمية" وهذا في ظل التحديات الاستراتيجية و التكنولوجية المتسارعة في العالم. وإن تحقيق السيادة الرقمية عبر تحول رقمي يرتكز على الإطارات الوطنية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر اليوم.(قماز، 2023)

ان تخصيص دائرة وزارية للرقمنة والإحصائيات يدل على مدى ادراك السلطات العليا للبلاد للأهمية القصوى لضرورة العمل على تسريع رقمنة الخدمات العمومية من خلال إنشاء البوابة الحكومية الإلكترونية التي تتيح الوصول افتراضيا وعن بعد إلى جل الخدمات العمومية التي تقدمها الإدارات العمومية ، مما سيساهم في "تقريب الإدارة من المواطن و تجنب التنقل وتقليص الوقت المخصص لمعالجة مختلف الطلبات والملفات الإدارية"، ترسيخ ثقافة المواطنة الرقمية وبالتالي تعزيز جودة الحياة الرقمية في المجتمع الجزائري من أجل المجتمع رقمي آمن و إيجابي."

ويكتسي دور الوسائط الجديدة للاتصال في تعزيز قيم المواطنة وتوطيد الاستقرار في المجتمع الجزائري أهمية بالغة بصفاتها الركيزة الأساس في التغيير الاجتماعي حيث باتت تكمن المشكلة اليوم في التغيير الى نمط الحياة الجديدة المتبعة والتي باتت تفرض نفسها على العلاقات المجتمعية والتي تتغير فيها المفاهيم وطرق العلاقات الاجتماعية التقليدية الى قيم ومعايير جديدة حيث يمكن لهذه الوسائط ان تلعب دور هام في لم الشمل وتوطيد الاستقرار في الدولة من خلال مفاهيم جديدة تسيطر على الافراد بعد ان بات عالم التكنولوجيا هو المسيطر على الحياة الجديدة.

3.4. مجهودات الجزائر لتكريس مفهوم المواطنة الرقمية في ظل التحولات الجديدة

لتأسيس المجتمع الرقمي لا بد من تحديد مسار سيسمح بإعطاء أسس صلبة لتحول فعال يضع أرضية موحدة للأنشطة الرقمية هذا التحول الرقمي يجمع بين تغيير وسائل العمل وطريقة العمل المتبعة في الإدارات والمؤسسات بشكل يمكن من تحسين الأداء والنتائج المقدمة للمواطنين ولهذا تعمل الجزائر بعد الظروف الخاصة التي عرفتتها في الأزمة الصحية العالمية جراء جائحة كوفيد 19 على تحول رقمي وفق استراتيجية وطنية من أجل رقمنة الإدارة ، ويتضح هذا من خلال تخصيص دائرتين حكوميتين تتمثلان في المحافظة السامية للرقمنة و وزارة الرقمنة والإحصائيات تعملان على تجسيد برنامج الحكومة للتحول الرقمي لضمان أكبر قدر من الشفافية وجعل الإدارة قريبة من المواطن، تكمن إحدى تجليات هذا العمل في الاعتماد على الكفاءات الوطنية لوضع استراتيجية وطنية للرقمنة بنظرة استشرافية آفاق 2034 بمخطط تنفيذ خماسي 2024-2029، وكذا وضع البنية التحتية الاستراتيجية الشبكية للرقمنة وهو ما يصب في إطار السيادة الرقمية.

إن التحول الرقمي يعتبر من الأولويات الوطنية لمواكبة الطفرة النوعية التي يشهدها العالم في مجال الرقمنة، وفي ظل عجز العمليات الإدارية التقليدية عن تلبية حاجيات المواطن أصبح التحول الرقمي حتمية لخوض تجارب الرقمنة في الجزائر، نظرا لأهمية المتابعة المستمرة للتحول الرقمي يجب التركيز على الأهمية التي باتت تمثلها تكنولوجيات الاتصال في مجال دعم النمو الاقتصادي ومواكبة التنافس العالمي الذي يستوجب تبني الحلول الرقمية.

إنّ هذا الالتزام بالتحول الرقمي يقتضي بدء العمل على تقليص الفجوة الرقمية والسماح لجميع الجزائريين بالنفاذ إلى تكنولوجيات الوسائط الجديدة للاتصال بما في ذلك الشبكات والخدمات، وذلك بتطوير الخدمات و المضامين الرقمية الوطنية، وتعزيز القدرات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال بتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة وتعزيز الحوكمة الالكترونية وتحسين النظام البيئي للرقمنة وكذا إرساء المبادئ العامة للثقة الرقمية.

ترتكز استراتيجية التحول الرقمي بالإدارة العمومية الجزائرية على أربعة محاور هي:

الحكومة الإلكترونية: التوجه نحو اللامركزية لتحسين تسيير الأداء والخدمة العمومية
المحتوى الحكومي: استصدار وثائق بيومترية على غرار بطاقة الهوية الوطنية، رخصة السياقة وجواز السفر
التكنولوجيات والبنية التحتية: تكوين الموظفين ومختصين في استخدام وتطوير النظم والأدوات الرقمية، فضلا عن توفير المنصات الرقمية والمعدات والبرمجيات وضمان أمن المعلومات وكذا التحكم في الطرق الجديدة لاستخراج المعطيات والبيانات.

المواطنة الرقمية: دعوت المواطنين إلى الاستغلال الرشيد للتكنولوجيات الحديثة في إطار ما يحفظ قيم المجتمع، مبرزاً أهمية التركيز على المدرسة والأسرة باعتبارهما أساس نشر ثقافة الرقمنة في المجتمع. أما عن أرقام مستخدمي الوسائط الجديدة للاتصال والتي هي من بين مؤشرات المواطنة الرقمية، حسب الموقع الرسمي لسلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بالجزائر خلال 2023 (<https://www.arpce.dz/ar>، 2023)، فإنه هناك قرابة 50.21 مليون مشترك في الانترنت بشكل عام، منهم 5.9 مليون مشترك بالهاتف ثابت، وبالنسبة للإنترنت الثابت ارتفع عدد المشتركين من 3.5 مليون في بداية عام 2020 إلى 5.3 مليون في سبتمبر 2023، أي بارتفاع يزيد عن 50 بالمائة في ثلاث سنوات، وعلاوة على هذا الارتفاع في عدد المشتركين فقد تم تحسين الخدمة المقدمة من خلال رفع التدفق الأدنى لإنترنت الهاتف الثابت من 02 إلى 10 ميغابايت في الثانية، وبخصوص الهاتف النقال ارتفع عدد مشتركيه من 37 مليون مشترك مطلع سنة 2020 إلى أكثر من 49 مليون مشترك في الجزائر بتغطية 85% من السكان، أما مجموع المشتركين النشيطين لإنترنت الهاتف النقال فقد تم تسجيل أكثر من 45 مليون مشترك نشط، وفيما يخص عدد مشتركى الألياف البصرية فشهد ارتفاع استثنائي في السنوات الأخيرة، بحيث انتقل من 53 ألف في بداية 2020 إلى مليون مشترك مع بداية نوفمبر 2023 وقد تم إعداد هذا التقرير على مجموع 44.10 مليون نسمة و 7.35 مليون أسرة إلى غاية الثلاثي الثاني من 2023.

كما يؤكد المكتب العالمي "داتاربورتال" (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023) "المختص في الإحصائيات الخاصة بالإنترنت في جميع أرجاء العالم في تقريره لسنة 2023 ارتفاع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الجزائر (فيسبوك، يوتيوب، إنستغرام، تويتر، إلخ) إلى غاية 31 يناير 2023، نسبة 52.9 % من إجمالي السكان، ولا تزال هذه النسبة في تزايد مستمر . إذا كانت هذه الأرقام تمثل نسبة الجزائريين في الفضاء الرقمي فهل هناك ما يوازئها من مظاهر الرقمنة المناسبة؟

تمتلك الجزائر بنية تحتية في مجال الاتصالات الرقمية لا بأس بها وتعمل على تطويرها بشكل يتوافق مع قدراتها ومتطلباتها، فهي تعمل تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال واستخدامها، بمشاريع لإيصال الإنترنت إلى أقصى حدود البلاد و مدّ خطوط الألياف البصرية بطول يتجاوز 160 ألف كم، وتمكين المواطنين من بطاقات هوية ورخص وجوازات سفر بيومترية، وكذلك، وبطاقات مغنطيسية للتعاملات المالية و رقمنة بعض الخدمات العامة (الحالة المدنية، وصحيفة السوابق العدلية، وبطاقة الشفاء...)، يشكل هؤلاء المستخدمون لشبكة الإنترنت ما يسمى بالمجتمع الرقمي ما يسهم في خلق مجتمع مترابط، كما هو الحال في أي مجتمع فإنه من المتوقع من المواطنين أن يتصرفوا بطريقة معينة وفقاً للمعايير والقواعد والقوانين المتعارف عليها، حيث يشعر معظم المواطنين الرقميين بارتياح تام تجاه التكنولوجيا، ولا

يمكن للمواطنين الرقميين تحقيق الإمكانيات الكاملة للتجارب الإيجابية في عالم الإنترنت إلا من خلال المواطنة الرقمية.

وقد أحرزت الجزائر تقدما في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المتحدة، 2022) بـ14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لآخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، وحسب ذات التقرير فإن الجزائر حلت في المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الاتحاد بعدما كانت تحتل سابقا المرتبة 102، وذلك بمعدل قدر بـ77.8 نقطة، متجاوزة بذلك المعدل الإفريقي 47.4 نقطة ومعدل البلدان العربية 74.5 نقطة وكذا معدل البلدان المتوسطية الدخل 62 نقطة.

ومع تزايد المخاوف حيال حماية البيانات والأمان الرقمي، والتهديدات الأمنية وتأثير التحول التكنولوجي السريع الذي يعزز فجوة التقنية والتميز الرقمي، تبقى المحاولات مستمرة من أجل توفير فرص لتعزيز التواصل الاجتماعي والمشاركة المدنية، وتعزيز التعليم الرقمي والفرص الاقتصادية عبر الإنترنت . في ظل تزايد استخدام الانترنت وتطبيقات الويب وبقدر ما تقدمه الاستخدامات الرقمية من تسهيلات في مناحي حياة الإنسان، تطرح إشكاليات معقدة مرتبطة بمفهوم المواطنة الرقمية في الجزائر بالنظر إلى التداعيات الخطيرة التي تفرزها الاستخدامات الرقمية والتي تزداد تعقيدا في غياب وعي مجتمعي والاستخدام الغير مسؤول لهذه الأدوات وغياب آليات الحماية الرقمية ما يضاعف المخاطر والأضرار على المستوى الفردي والمجتمعي والمؤسسي.

إذا كانت المواطنة الرقمية تعني بها الاستخدام المسؤول للرقمية للتواصل مع باقي أفراد المجتمع، فمن الواجب والضروري تفعيل دور جهات فاعلة في جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة فيما يرتبط باستخدام الوسائط الاتصالية الرقمية متعلقة باستخدام الآمن والأخلاقي للوسائط التكنولوجية والتطبيقات الرقمية.

وإذا كانت الوسائط الاتصالية الجديدة في الجزائر شكلت بيئة تواصلية جديدة ورغم ما لها من إيجابيات، إلا أن هذه البيئة الرقمية عززت من مخاوف استخدامها ومن الأخطار المرتبطة بها وآثارها على المواطن، وساهمت في مضاعفة التحديات المتعلقة بسوء استغلالها "بتهديد المجتمع من خلال تزايد حالات الطلاق في المجتمع الجزائري في العقد الأخير من الزمن، إلى جانب تنامي جرائم التشهير والقذف والابتزاز والتحرش الإلكتروني والخيانة الزوجية الرقمية والتفكك الأسري وغيرها من السلوكيات المهددة للرابطة الأسرية بكل تجلياتها (جمال و منصور، 2023)" كونها بيئة رقمية مفتوحة، إذا فلا بد من تحديث المعارف القاعدية والممارسات الأمنية الرقمية السائدة وإعادة تقييمها بما يضمن قدرتها على مواجهة مستوى المخاطر الحالية والمتوقعة، وتقييم المخاطر والتهديدات الأمنية الرقمية في الجزائر مع اقتراح حلول واستراتيجيات للحد منها، بما يسمح بفهم كيفية استخدام التقنية بشكل آمن ومسؤول.

5. خلاصة:

من خلال تتبع ونقصي مفهوم المواطنة عبر المراحل التاريخية المختلفة وتتبع تطور أشكال ووسائل الاتصال نرى ان هذا المفهوم كان له دائماً ارتباط وثيق بالفكر وشكل السلطة حتى أن أغلبهم حصره في المجال السياسي ممثلاً في علاقة الحاكم بالمحكوم هذه العلاقة التي نرى أنها شكل من أشكال التفاعل أو الاتصال، هذا الأخير يحتاج لقنوات لتمرير أو استقبال الرسائل.

من هنا نرى أن الاتصال ووسائله تعتبر محدد من محددات المفهوم الذي انتقل من المواطنة الى المواطنة الرقمية، لذا فنتبعنا لتطور وسائط الاتصال مكننا من استنتاج كيف ساهمت بشكل بارز ومباشر في تحديد العلاقة بين السلطة والمواطن وفي اتجاهها فبعد أن كانت العلاقة في اتجاه واحد واجبات فقط أصبحت في اتجاهين حقوق وواجبات مما جعل منها علاقة تفاعلية بإمتياز خصوص في عصر الوسائط الجديدة للاتصال ، فطرق وادوات الاتصال السائدة عبر مختلف المراحل الزمنية تعد عنصراً هاماً في تشكل مفهوم المواطنة فأى تغيير فيها يؤدي بالضرورة لتغيير مضمون مفهوم المواطنة وقيمها التي تتغير مع التغير الاجتماعي والتقني داخل أي مجتمع ما، ففديما كانت قنوات الاتصال في يد السلطة وهي التي تمرر الرسائل التي تتوافق مع ايدولوجيتها لكن مع التطور التكنولوجي والتقني الذي عولم العالم وأعطى مساحة أكبر وأكثر حرية للاتصال مما حد من سلطة الدولة على العملية الاتصالية وبالتالي تحكمها في الرسائل التي تصل الى المواطن

لهذا نجد انه لكل مجتمع تمثله الخاص لمفهوم المواطنة حسب درجة تطوره التقني وتقدمه الاجتماعي، ولقد كان لبروز فكرة المجتمع الشبكي والتحول الرقمي الهائل وظهور وسائط وتطبيقات الاتصال الجديدة الأثر البالغ في خلق مجالات وفضاءات جديدة للتفاعل الحر مغيرا بذلك عدة مفاهيم في الفكر الانساني منها مفهوم السلطة، المجتمع، الحدود، الزمان، المكان مما أدى أيضا الى ضرورة اعادة تعريف في مفهوم المواطنة وشروطها وقيمها، ورغم إختلاف أنظمة السلطة والموقع الجغرافي والثقافة بين الدول في العالم إلا أنه كان لكل منها مفهومها الخاص عن المواطنة وفقا لإيديولوجيات المختلفة لهذه الدول، إلا أن الثابت أن الوسائط الاتصالية الجديدة هي من رسخت مفهوم المواطنة الرقمية كمفهوم شامل عبر العالم رغم الاختلافات السابقة الذكر، وبهذا يمكن اعتبار ان الوسائط الجديدة للاتصال هي الركيزة الاساسية والعامل الأكثر تأثيرا في نشأة المجتمعات الرقمية والفضاءات التفاعلية كمسرح لممارسة المواطنة الرقمية، وهنا يجب التمييز بين من يملك وينتج التقنية ويمكنه فرض قيمه ومفاهيمه من الدول المتقدمة والمهيمنة وبين من يستورد هذه التقنيات والوسائل ويستهلكها ويستخدمها وفق النمط الذي صاغه صاحبها ومنتجها الاول.

وبالنظر لمسيرة التحول الاجتماعي والرقمي عبر العالم والتطور التكنولوجي، فقد سعت الجزائر إلى تبني التوجه العالمي فيما يخص المواطنة بالتوجه نحو رقمنة المجتمع وعصرنة الادارة وتوفير الامكانيات

اللازمة لتحقيق هذا المسعى، إلا أن ما تختص به هذه الجهود المبذولة هي أنها اهتمت بالجانب التقني وأهملت الجانب الثقافي والقانوني في ذلك المسعى بما يحمي الهوية ويعزز المواطنة، لأنه حسب رأينا إمتلاك الوسائل التقنية وحدها لا يضمن التحول السليم نحو المواطنة الرقمية إذا لم تتوفر معه ثقافة إجتماعية واعية تدعم ذلك، كما أن الوصول الى تحقيق المواطنة الرقمية مجتمعياً يقتضي وضع استراتيجية وطنية لضمان التحول الرقمي تعمل على توعية المواطنين بكيفية الحفاظ واحترام الخصوصية الشخصية والتسامح الرقمي والامتناع عن جمع أو نشر المعلومات الشخصية بدون إذن والمسؤولية عن الأفعال الرقمية وتعزيز تطوير المهارات الحياتية المتعلقة بالعمل الرقمي والشفافية الرقمية، وعن طريق توفير البنية التحتية الرقمية لتمكين المواطنين من الوصول السريع والموثوق إلى الخدمات الرقمية بالإضافة إلى ضمان الأمان الرقمي للمواطنين، من خلال تبني أفضل ممارسات الأمان السيبراني وحماية البيانات الشخصية وتعزيز الحوكمة الرقمية من خلال وضع سياسات وقوانين تحقق توازناً بين استخدام التكنولوجيا وحقوق المواطنين.

وفي المقابل نرى ان مفهوم المواطنة لدى بعض الشرائح الاجتماعية بالجزائر لم يتبلور بشكله الجديد نظراً للفهم والممارسات السلبية وسوء استعمال التقنية من جهة وعدم الوعي بالفرق بين الاستعمال والاستخدام لهاته التقنيات من جهة أخرى، كما أن العديد من الفئات قد تأثرت بما وصل اليه العالم الغربي من تطور اجتماعي وسياسي وتقني وسعت الى تقليد فكره وممارسته، فلا هي استطاعت ان ترتقي لما تأثرت به ولا هي تمكنت من التكيف مع ظروفها المحلية وواقعها المعاش وبهذا صار مفهوم المواطنة والمواطنة الرقمية غير واضح المعالم تمثلاً وتمثيلاً.

6. مقترحات وتوصيات:

-على الحكومة الجزائرية اعطاء اهمية القيم الإنسانية في مسعى تبنيها مفهوم للمواطنة الرقمية لتحقيق مستقبل رقمي ناجح، وتحقيق التوازن بين الاستخدام الذكي للتكنولوجيا الذي سيكون أساساً لتحقيق مجتمع رقمي مستدام ومزدهر.

-لا بد من ادراك ان الوسائل الجديدة للاتصال اليوم إحدى القوى لإنجاح برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كافة قطاعات ومن هذا المنطلق على الحكومة الجزائرية تطوير تكنولوجيايات الاتصال الجديدة لتحقيق تحول رقمي للمجتمع الجزائري ولتشييد مجتمع معلومات شامل.

-ان تطبيق المواطنة الرقمية لا يكون الا من خلال العمل على تجسيد القيم التي تجعلها تحقق في الواقع فالمشاركة في المجتمع الرقمي بطريقة إيجابية وبناءة والتفاعل بشكل حضاري مع الآخرين عبر وسائل الاتصال الجديدة مواكبة التحولات الرقمية وفهم تأثيرها على المجتمع تسهم في تحسين الحياة.

-تحفيز المواطنين على باتباع مجموعة من الخطوات والممارسات التي تعزز الوعي والمشاركة الفعالة في العصر الرقمي، من خلال التعلم التكنولوجيا وتوفير فرص التدريب على المهارات الرقمية للمواطنين وتعزيز

الوعي الرقمي، والمشاركة الايجابية في العالم الرقمي، إضافة إلى حث المواطنين على المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية والسياسية الرقمية وتشجيعهم على المشاركة الإلكترونية في عمليات اتخاذ القرار وفي الحياة العامة.

7. خاتمة

إن موضوع علاقة المواطنة الرقمية بالوسائط الجديدة لا يزال يثير الكثير من التجاذبات بين من يرى قدرتها على تعزيز قيم وثقافة المواطنة و من يراها تشكل خطرا عليها نظرا للتهديدات التي كثيرا ما تصحب استعمال التقنيات الرقمية والوسائط الجديدة للاتصال، وبغض النظر عن ما إذا كان مفهوم المواطنة الرقمية يلغي أو لا يلغي المفهوم التقليدي للمواطنة فهذا أمر يتوقف على طبيعة كل مجتمع وممارسته لهذا النوع من المواطنة ورغبته في التحول الرقمي واستراتيجية دولته نحوها إلا ان الثابت ان هناك مخاطر وتهديدات من تبني هذه التحول الرقمي وبالتالي على مفهوم المواطنة، حيث أنه من المؤكد أن هناك العديد من المخاطر التي تتعلق بالوسائط الاتصالية الجديدة على قيم المواطنة الرقمية ومنها ظهور العديد من المشكلات الإلكترونية في الاجهزة والشبكات تشكل العديد من الخسائر الاقتصادية، كما أن انخفاض مستوى الأمان الإلكتروني يعرض المواطنين الى الكثير من اخطار الأمان الرقمي مثل الجرائم المعلوماتية والاختراق والقرصنة والاحتيال وسرقة الهوية...، فقدان الخصوصية وجمع البيانات الشخصية بسرية عن المواطنين بالإضافة الى أن استخدام الوسائط الاتصالية الجديدة في مسارها غير الصحيح في شتى المجالات يعرض النسيج الاجتماعي والثقافي للتلف مثل المناقشات الإلكترونية على شبكات التواصل والتي لا تمت للأخلاق المجتمعية بصلة كما يلاحظ وجود كثير من الدعوات الهدامة والأخبار المضللة انتشار الأخبار الزائفة بشكل أسرع على الوسائل التكنولوجية مما ينشر الفوضى والبلبل في المجتمع، زد على ذلك ارتباط استخدام الوسائط الاتصالية الجديدة بالعادات السلبية، مثل استخدام المحمول أثناء السير أو الاكل أو قيادة السيارة

أضف الى هذا تدني مهارات استخدام الوسائط الاتصالية الجديدة لدى الكثير من المواطنين ما يقلل من استفادتهم منها ويحد من امكانياتهم في استغلالها في تلبية حاجاتهم إضافة إلى فقدان الفرص الوظيفية بسبب عدم وجود مهارات رقمية حيث يتطلب الكثير من الوظائف الحديثة فهماً جيداً للتقنية، أضف الى ذلك عدم وجود ثقافة عامة لاستخدام الوسائط الاتصالية في الحياة مما يدفع بالكثير من المواطنين الى استعمال الطرق التقليدية والعزوف عن استخدامها، بينما على النقيض من هذه الفئة هناك فئة أخرى أفرطت في الانغماس في استعمالها الى درجة الايمان مما يجعل البعض يصاب بأضرارها والاصابة بأمراض نفسية وتأثيره السلبي على الصحة الجسدية و فقدان المهارات التقليدية والتفاعل الشخصي والاجتماعي مع اعتماد كبير على الوسائط الاتصالية الجديدة وتعميق الفجوة الرقمية بين الأفراد والمجتمعات وبين أصحاب الوصول الواسع ومن يفتقرون له، وهناك مواطنين آخرين يلاحظ لديهم عدم وجود رغبة لدى البعض في استخدام

الوسائط الاتصالية الجديدة للمشاركة الإيجابية واستخدامها للترفيه الاجتماعي، يمكن أن يؤدي غياب المواطنة الرقمية إلى آثار سلبية كبيرة على المجتمع والفرد على حد سواء. وأخيراً يبقى أنه هل ستكون المواطنة الرقمية بديل حقيقي وأكثر نجاح عن المواطنة بمفهومها التقليدي؟

8. قائمة المراجع

- (03 11, 2023). تم الاسترداد من مجلس جودة الحياة الرقمية الاماراتي : www.digitalwellbeing.ae
- السيد بخيت. (2004). الانترنت وسيلة اتصال جديدة ، الجوانب الإعلامية والصحية والتعليمية والقانونية. العين الامارات العربية: دار الكتاب الجامعي.
- الصادق راجح. (2004). الإعلام والتكنولوجيا الحديثة. دار الكتاب الجامعي.
- الموسى محمد بن إبراهيم، عبد الله الطيار، و عبد الله المطلق. (2011). الفقه الميسر (الإصدار 01، المجلد 13). الرياض: مدار الوطن للنشر.
- بن التومي رضا، و محمد الحنفي مراح . (2019). اشكالية المواطنة في الجزائر المعاصرة. مجله العلوم الاجتماعية، 05(01)، 31.
- جواق سمير. (2020/2019). ابعاد المواطنة في فكر بورغن هابر ماس. أطروحة دكتوراه في الفلسفة. جامعة قسنطينة 2.
- جواق سمير. (2021, 05 27). سؤال المواطنة في العصر الوسيط. مجلة افاق للعلوم، 06(03)، 112.
- جواق سمير. (2021, 03 31). سؤال المواطنة في الفلسفة اليونانية. مركز المدار للدراسات و الابحاث، 103.
- خالد ممدوح العزي. (ب ت). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة في بناء مفهوم المواطنة. ورقة منشورة في مؤتمر الأمن المجتمعي في الوطن العربي بلبنان. لبنان.
- رقيق عبدالله. (2021). النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر. اطروحة دكتوراه علوم اجتماعية. جامعة تبسة،.
- رؤوف عارف. (2015). الإنترنت كأمل أو خدعة للديمقراطيات الناشئة. المؤتمر الدولي المعني بالاتصال في المجتمع المتعدد الثقافات.
- رؤوف عارف. (2016). إعادة النظر مفهوم المواطنة في العصر الرقمي. مجلة بروسيدا للعلوم الاجتماعية والسلوكية، 04.

- عبد الرحمن كريب. (يونيو، 2017). الامير عبد القادر ومشروع الدولة الوطنية قراءة حضارية. دوريه كان التاريخية (06).
- عبد الله الرشدان. (1999). علم لاجتماع التربية. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فيليز أيدوغان بوشيل. (2022, 01 03). المواطنة في عصر السياسة التقنية. *المجلة الدولية للدراسات الثقافية والاجتماعية (IntJCSS)*.
- لطيفة طبال. (2012, 12 30). التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية* ، 04(08)، 407.
- نصيرة قماز. (2023, 10 30). وكالة الأنباء الجزائرية. تم الاسترداد من مديرية التنسيق و المتابعة بوزارة الرقمنة و الإحصائيات: <https://www.aps.dz>.
- وكالة الانباء الجزائرية . (2023, 12 20). تم الاسترداد من تطور نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر : <https://www.aps.dz>